

السلطان: يتعب من يأتي رئيساً لـ «المحاسبة» بعد براك المرزوق

«إذا لم تكن ثمة أغلبية نيابية فلن تستقر أوضاع الديوان»

المرشح لمنصب الرئاسة، موضحاً أنه «إذا لم تكن ثمة أغلبية نيابية فلن تستقر أوضاع الديوان بغض النظر عن أصوات الحكومة».

وأشار إلى أن الترشح لرئاسة الديوان من صلاحيات رئيس مجلس الأمة، لكن كان عليه أن يأخذ آراء النواب للمساعدة في الوصول إلى القرار المناسب لأن موضوع الديوان يهم كل النواب.

أكد النائب خالد السلطان أن رئاسة ديوان المحاسبة تحتاج إلى شخص بمواصفات مختلفة عن التي يحملها المرشح الحالي لهذا المنصب أحمد الكليب.

وقال السلطان في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أمس إن الأمر ليس نقضه بالأخ احمد، لكن الديوان يحتاج إلى أشخاص لهم مواصفات مختلفة. وأضاف أن «من يأتي بعد براك المرزوق (رئيس ديوان المحاسبة السابق) يتعب، فهذا المنصب يحتاج إلى أشخاص يحافظون عليه ويتمتعون بمواصفات خاصة».

وذكر أن «أحمد الكليب على فخر في لجنة المناقصات المركزية وهذا الثغر مهم، مشيراً إلى أن ديوان المحاسبة جهة لها أهميتها الكبيرة في ممارسة الدور الرقابي». وأكد أن «من أجل استقرار الأوضاع في ديوان المحاسبة لا بد أن تكون هناك أغلبية تدعم الشخص



خالد السلطان

«المال العام» ناقشت تقارير «المحاسبة» عن استثمارات الهيئة

منذ منتصف عام 2005 حتى منتصف 2008

بحثت لجنة حماية المال العام البرلمانية الملاحظات الواردة بتقارير ديوان المحاسبة حول استثمارات الهيئة العامة للاستثمار منذ منتصف عام 2005 وحتى منتصف عام 2008 بحضور ممثلي ديوان المحاسبة والهيئة العامة للاستثمار، على أن تعقد اجتماعاً يوم الأحد المقبل.

وقال مقرر اللجنة النائب رجا حجيلان في تصريح للصحافيين أمس إن اللجنة ناقشت تقارير ديوان المحاسبة وملاحظاته حول استثمارات الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة من 2005/6/30 إلى 2008/6/30، لافتاً إلى أن مسؤولي الديوان أوردوا عدداً من الملاحظات العامة حول استثمارات هيئة الاستثمار خلال هذه الفترة وكانت هذه الملاحظات محور نقاش للجنة مع كل من الهيئة وممثلي ديوان المحاسبة.

وأضاف أن الاجتماع ناقش تلك الملاحظات بالأرقام والبيانات حتى تتمكن اللجنة من تمحيص وتدقيق الأموال والية استثمارها بالخارج، خصوصاً أن العالم يمر بأزمة اقتصادية، مشيراً إلى أن المجتمعين اتفقوا على عقد لقاء آخر لاستكمال مناقشة تقارير الديوان حول استثمارات الهيئة العامة للاستثمار الأحد المقبل للخروج بتصور ورؤية نهائية حول هذه الملاحظات ومدى إمكان أخذ الهيئة بها.

«التشريعية» رفضت رفع الحصانة عن النواب المحالين إلى النيابة

بحثت تعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء

ناقشت اللجنة التشريعية البرلمانية أمس بندي رفع الحصانة البرلمانية عن بعض أعضاء مجلس الإامة وتعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء.

وقال رئيس اللجنة النائب ناصر الدولية أن اللجنة التشريعية رفضت طلبات رفع الحصانة عن جميع الأعضاء المحالين للنيابة العامة، وذلك لأنه لا توجد في أوراق الدعوة ما يدعو اللجنة إلى الاقتناع بهذا الأمر، وكذلك رفضت رفع الحصانة عن النائبين حسن جوهر ومحمد الصقر في قضايا جنح صحافة.

وبيّن الدولية أن اللجنة ناقشت موضوع تعديل بعض أحكام قانون تنظيم القضاء بحضور المستشار فيصل المرشد والمستشار حامد العثمان، مبيّناً أنه تم الانتهاء من مناقشة قانون تنظيم القضاء.

وأضاف أنه تم التوصل إلى تفاهم مشترك بين المجلس الأعلى للقضاء واللجنة التشريعية البرلمانية، مضيفاً أن إصدار



محمد هايف المطيري

هايف: نرفض تعيين الكليب رئيساً لـ «المحاسبة»

طالب بترشيح شخص مناسب يحظى باتفاق نيابي

أكد النائب محمد هايف المطيري أن تعطيل جلسات مجلس الإامة هو السبب في تأخير تعيين رئيس لديوان المحاسبة، كاشفاً عن لقاء جمع عدداً من النواب برئيس مجلس الأمة جاسم الخرافي حول هذا الموضوع.

وأشار هايف إلى رفضه تعيين أحمد الكليب رئيساً لديوان المحاسبة باعتبار أنه لا يحظى بتأييد نيابي، مبيّناً أنه يفترض ألا يتم تعيين شخص مختلف عليه في قيادة مؤسسة تابعة للمجلس، مطالباً بوضع «رجل مناسب، ومحيد لا ينتمي إلى تيار معين حتى لا يتم الطعن في تقارير ديوان المحاسبة فيما بعد».

على صعيد آخر، دعا هايف إلى تأجيل اختبارات الطلبة وتعطيل المدارس خلال فترة انعقاد القمة الاقتصادية العربية، عازياً سبب التأجيل إلى الازدحام المروري الذي سيشهده البلاد في مثل

الغانم: على الحكومة النأي بالأزمة الاقتصادية عن التداعيات السياسية



مرزوق الغانم

الاقتصادية، وهذا التكليف بنص بوضوح على أن تقدم الحكومة تقريراً خلال اسبوع من التكليف ومن ثم تقدم تقريراً شهرياً عن الحالة والإجراءات الاقتصادية التي تم تنفيذها، ولكن للأسف لم يتم الالتزام بتقديم هذه التقارير، وكل ما تم تقديمه هو تصريحات صحافية لا تسمن ولا تغني من جوع.

وشد الغانم على أن ملف الاقتصاد يجب أن يكون في مقدمة أولويات الحكومة الحالية، كما يجب على الحكومة النأي بالأزمة الاقتصادية عن المشاكل والتداعيات السياسية الحالية.

أو رؤية واصبحت تصورات وحلوله مثل بض الصعو نسمع به ولا نراه، وأضاف أن الأسواق العالمية والإقليمية بدأت تتعافى بسبب اتخاذ الحكومات والجهات المسؤولة إجراءات فعالة لحماية الاقتصاد الوطني باستثناء الكويت التي لا تزال الحكومة وفريقها يبقون موقف المتفرج.

وأشار الغانم إلى أن اللجنة المالية سوف تتحمل مسؤوليتها وتقوم بدورها بناء على التكليف المرفوع لها من المجلس في جلسة يوم الأربعاء بتاريخ 2008/10/29، بالتنسيق مع الحكومة لمتابعة الإجراءات التنفيذية التي اتخذتها الحكومة بشأن الأزمة

الاقتصاد الكويتي شأن لا يعينها، وكلنا يعلم أنه إذا سمح للاقتصاد الكويتي بالانهيار فإن كل الكويتيين سيخضرون وسيخضرن الصغار الذين ستسحق مدخراتهم قبل الكبار، وهذه الأمور لا يمكن لنا كمثقلين لامة السكوت عنها، وسنستخدم كل صلاحياتنا للدفاع عن حقوق المواطنين واتخاذ مدخراتهم وتأمين حقوق المتقاعدين.

وشاء الغانم عن دور فريق متابعة تداعيات الأزمة الاقتصادية الحكومي في تقديم تصورات لحل الأزمة أو على الأقل تخفيفها والحد من تفاقمها، حيث أنه حتى الآن لم يقدم أي تصور

أكد النائب مرزوق الغانم إن السماح بانهار الاقتصاد الكويتي له تداعيات خطيرة أولها سحق مدخرات المواطنين، وفقدان العديد من الكويتيين لوظائفهم وتعرض المتقاعدين لخاطر عدم قدرة مؤسسة التأمينات الاجتماعية على الوفاء بالتزاماتها تجاههم، وتعرض الاحتياطيات العامة للدولة واحتياط الأجيال القادمة لخاطر التآكل والنقصان، وذلك يؤدي إلى أكبر عملية هدر للمال العام.

واستغرب الغانم وقوف الحكومة موقف المتفرج مما يحدث وكان

العمير يسأل الصبح عن نشاط مختلط لرابطة «العلوم الإدارية»

سأل «الداخلية» عن تنفيذ الأحكام الجنائية وطالب بهيئة رؤية لمحرم

بعدد الأحكام الجنائية التي لم تنفذ منذ عام 2005 وحتى الآن مع كشف تفصيلي بهذه الأحكام والأسباب التي منعت تنفيذها. من جانب آخر، تقدم العمير باقتراح برغبة يقضي بتشكيل لجنة شرعية لتحري دخول شهر محرم كما هي الحال في تحري شهر رمضان المبارك لما يمثله هذا اليوم من أهمية، نظراً لحرص المسلمين على صيام هذا اليوم ونظراً لما رايانه في اختلاف دخول شهر محرم بين الكويت والتي تعتمد على الحساب الفلكي وبين الدول التي تحري دخول الشهر الهجري بالرؤية كالمملكة العربية السعودية، لافتاً إلى أن اعتماد الرؤية الطريفة الأصح في معرفة الشهر القمري.

لمزاولة برامجها وأنشطتها، وهل تقع سلطة الأندية لدى عميد الكلية وإشرافه أم لدى عمادة شؤون الطلبة. وأضاف: «هل تقوم عمادة شؤون الطلبة بمراقبة البرامج والأنشطة والجمعيات العمومية وتعد تقارير عن هذه الأنشطة والبرامج أم لا؟ وهل تسمح العمادة بإقامة الأسواق الخيرية لصالح الروابط والجمعيات أم لا؟ وإذا كانت تسمح فما هي الشروط والضوابط لذلك؟».

الأحكام الجنائية

وووجه العمير سؤالاً آخر إلى وزير الداخلية الشيخ جابر الخالد حول عدم تنفيذ الوزارة للأحكام الجنائية والتي تقع ضمن نشاط الوزارة، مشيراً إلى معلومات تفيد بأن إدارة تنفيذ الأحكام الجنائية أخلت بواجباتها في تنفيذ بعض الأحكام، كما طلب العمير تزويده

وجه النائب علي العمير سؤالاً إلى وزير التربية والتعليم العالي ثورية الصبح حول النشاط المختلط الذي أقامته رابطة كلية العلوم الإدارية تحت عنوان «اليوم المفتوح 4» في ساحة العلم، طالباً معرفة إذا ما كان النشاط قد تم بتصريح من عمادة الكلية وإذا ما كانت الكلية قد وافقت إيرادات النشاط والتذاكر المبيعة طبقاً للوائح والقوانين أم لا. كما طلب تزويده بنسخة من اللائحة المالية ونسخة من كشف الحساب الخاص بالرابطة لدى البنك خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

وتساءل العمير عما إذا كانت الكلية قد سمحت بإقامة سوق خيري ضمن النشاط، وعما إذا كانت الكلية قد شكلت لجنة تحقيق في النشاط، طالباً تزويده بصورة من قرار تشكيل اللجنة وتقريها بخصوص المخالفة، ومعرفة السند القانوني الذي تستند إليه الأندية العلمية التابعة للأقسام العلمية في كلية العلوم الإدارية

اللميع يقترح معالجة حالات العقم على نفقة الدولة

تقدم نائب رئيس مجلس الأمة فهد اللميع باقتراح برغبة بشأن السماح بمعالجة حالات العقم على حساب الدولة، وذلك من خلال اللجنة العليا للعلاج بالخارج أسوة بسائر الأمراض المستعصية التي يعاني منها المواطنون.

وقال اللميع في مقدمة الاقتراح: «لما كانت المادة 15 من الدستور نصت على أن تعنى الدولة بالصحة العامة، كما نصت المادة التاسعة على أن الأسرة أساس المجتمع يحفظ القانون كيانها ويقوي أواصرها، ولما كان عدد كبير من المواطنين والمواطنات تحول ظروفهم الصحية دون الإنجاب الطبيعي ولا يستطيعون التمتع بالثروة الصالحة لهم، إلا بالطرق الحديثة المتعرف بها، والتي أثبتت نجاحها، ونقص ذلك أطفال الأنايب، ولما كان علاج هذه الحالات لدى المستشفيات الحكومية يستغرق وقتاً طويلاً، لذا فإنني أقترح السماح بعلاج هذه الحالات على حساب الدولة خارج البلاد، أو إحالتها إلى المستشفيات الخاصة المتخصصة المحلية، على أن تتحمل الدولة نفقاتها، وذلك إذا رغب المواطن في العلاج داخل البلاد بدلاً من السفر إلى الخارج».

الصانع يدعو إلى تفعيل أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية

أعلن النائب د. ناصر الصانع عزم عدد من أعضاء مجلس الأمة التقدم بطلب لتفعيل أحكام اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والتي تسمى اتفاقية «جينوسايد»، مبيّناً أنه بموجب هذه الاتفاقية التي وقع عليها الكيان الصهيوني، إضافة إلى العديد من الدول العربية بما فيها الكويت يمكن الطلب من محكمة العدل الدولية اتخاذ التدابير اللازمة لمنع الإبادة الجماعية التي يتعرض لها الفلسطينيون في غزة.

وقال الصانع في تصريح للصحافيين في مجلس الأمة أمس إن توجه أعضاء المجلس هو العمل على إعداد مذكرة قانونية بهذا الشأن والاستفادة من آراء الخبراء القانونيين، تمهيداً لتقديمها للحكومة لكي تتقدم بدورها بطلب رسمي لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية، معرباً عن امه في أن يتم تفعيل هذه الاتفاقية كإسبب ما يمكن عمله آراء ما يجري في فلسطين.

وأوضح الصانع أنه في تواصل مستمر مع زملائه النواب لمتابعة الحدث الكبير الذي تمر به الأمة، نظراً إلى الجرائم التي يرتكبها العدو الصهيوني في غزة وما

تركيا سجلت موقفاً ضد العدوان على غزة في وقت صمتت فيه دول أخرى

اللهم صل على النبي وآلته